

الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
<https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en>

رؤى: مهمات الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر في سياق الأزمة

معتر الفجيري

الإشارة الأكاديمية لهذا المقال: الفجيري، معتر (2018). رؤى: مهمات الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر في سياق الأزمة.
رواق عربي، 23 (2)، 11-19.

إيضاح

هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر

هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المصنّف 4.0.



رؤى: مهمات الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر في سياق الأزمة

معتز الفجيري

تهدف هذه الورقة إلى رصد وتحليل طرق استجابة منظمات حقوق الإنسان المصرية للعمل في ظل نظام سياسي مغلق سلطوي خلال الأعوام الخمسة السابقة. ترى الورقة أنه على الرغم من التأثير الكيفي والكمي للضربات الأمنية الغير مسبوقه، التي تعرض لها المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان ومنظماتهم المستقلة، على عمل ونشاط حقوق الإنسان في مصر؛ إلا أن قطاعات من الحركة استطاعت تطوير استراتيجيات وتكتيكات لمقاومة التحديات الجديدة في ظل الأزمة الحالية.

في هذا الإطار، تسعى الورقة إلى رصد ومناقشة هذه الاستراتيجيات والتكتيكات، كما تبحث في الفرص والمجالات المتاحة أمام المنخرطين في هذه الحركة للتعظيم من هذا التوجه، والتخفيف من التداعيات الكارثية لأزمة حقوق الإنسان المتصاعدة في البلاد. وذلك بالاستفادة من خبرات سابقة مر بها نشطاء حقوق الإنسان في دول سلطوية أخرى عانت في فترات سابقة من تجربة إغلاق المجال أمام العمل السياسي والمدني.

تبدأ الورقة بتحليل الحصار الأمني المفروض على حركة حقوق الإنسان المصرية وتداعياته على عمل هذه المنظمات، ثم تقوم بتحليل طرق استجابة حركة حقوق الإنسان وكيف تفاعلها وتكيفها مع الأزمة الراهنة لحقوق الإنسان. وذلك في إطار حساب التكلفة السياسية والأمنية، وفي ظل التحديات الماثلة أمام المنظمات الحقوقية كالاتساق في الدفاع عن حقوق الإنسان، والانقسامات البيئية داخل حركة حقوق الإنسان، والاستقطابات الحادة التي شهدتها المجتمع المصري في أعقاب الإطاحة بحكم جماعة الإخوان المسلمين، وما تلا ذلك من عودة متسارعة للحكم السلطوي، وتزايد سطوة وتغلغل الأجهزة الأمنية في مختلف ميادين العمل العام في البلاد، مع وجود مؤشرات لمساعي الدولة السلطوية الصاعدة في تهديد تماسك حركة حقوق الإنسان، وشل قدرتها على تطوير فهم سياسي مشترك لواقع الأزمة والاستجابة لها، أو الحفاظ على استدامة الأطر التنسيقية المحلية التي تجمعها. ثم تتطرق الورقة لما يدور من جدل حول أدوار نشطاء حقوق الإنسان في الداخل والخارج؛ عبر فهم الوضع الراهن وتحليل ما يمكن أن يقدمه التكامل وتوزيع الأدوار بين الداخل والخارج لمواجهة الأزمة الراهنة. وأخيراً تناقش الورقة مسؤوليات حركة حقوق الإنسان وأعضائها في طرح بدائل والتوصل لتفاهات للتعامل مع الأزمة الراهنة.

اختيار مناقشة هذه المحاور يرتبط بتفاعل منظمات حقوق الإنسان مع التحديات السياسية الراهنة في مصر. فالتزايد غير المسبوق في موجات التضييق والقمع التي تستهدف منظمات حقوق الإنسان والعاملين بها، فرض نقاشاً ووجهات نظر متباينة حول فرص وطرق استمرار صمود الحركة. من ناحية أخرى فإن تزايد أعداد النشطاء المصريين الذين غادروا البلاد فرض هو الآخر نقاشاً جديداً لم تعهده الحركة الحقوقية من قبل حول الأدوار المحتملة للنشطاء في الخارج، وإمكانات الاستفادة من المساحات والفرص المتاحة لتوزيع الأدوار بين الداخل والخارج. وأخيراً فأزمة حقوق الإنسان الحالية في مصر فرضت أيضاً أدواراً ومهام جديدة على المشتغلين في الحركة لطرح بدائل وبناء تفاهات لتجاوز الأزمة. هذه الأدوار بدأت في التبلور بشكل جنيني لكن مازالت تحتاج مزيد من التأطير والنضج. يعتمد التحليل في هذه الورقة على المتابعة الدقيقة لإنتاج وأنشطة منظمات حقوق الإنسان، والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في مصر، بالإضافة للخبرة العملية المباشرة لكاتب الورقة باعتباره أحد المنخرطين في هذه الحركة خلال العقدين الأخيرين، وما أتاحه ذلك من احتكاك ولقاءات مباشرة مع كثير من النشطاء داخل وخارج مصر.

طبيعة ودوافع الحصار الأمني لحركة حقوق الإنسان

تزايد استهداف النشاط المؤسسي والفردى للدفاع عن حقوق الإنسان في مصر بشكل متسارع منذ عام 2014.¹ فعلى المستوى القضائي بدأت التحقيقات الجنائية في أكبر قضية استهدفت قيادات وأعضاء أكثر من 37 منظمة حقوقية، ضمت بينها أكثر المنظمات استقلالية ونشاطًا في البلاد، ووجهت لهم تهمةً بتلقي تمويلات أجنبية دون موافقة السلطات، والعمل دون ترخيص، فضلًا عن اتهامات أخرى تتعلق بالإضرار بالأمن العام والتخابر مع جهات أجنبية. وفي إطار هذه القضية صدرت قرارات بمنع سفر عشرات من أبرز المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، وتم التحفظ على الأموال والأموال الشخصية والمؤسساتية لبعضهم.²

وعلى المستوى التشريعي، تم تغليظ القيود المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية،³ وتغليظ عقوبات تلقي التمويل الأجنبي.⁴ من ناحية أخرى تعرض عدد كبير من النشطاء والإعلاميين والمحامين والنقابيين وغيرهم من المهتمين بالدفاع عن حقوق الإنسان لاعتقالات تعسفية طويلة المدة، ومحاكمات ذات طبيعة سياسية. وقد وصلت الحملة ضد الحقوقيين إلى توجيه تهديدات مباشرة بالقتل ضد بعضهم داخل وخارج مصر، والتجسس على أنشطتهم وتحركاتهم واتصالاتهم داخل البلاد وخارجها.⁵

لقد تسارعت وتوسعت الحملة الأمنية والقضائية ضد المشتغلين في مجال حقوق الإنسان خلال أعوام الأربعة الأخيرة، إلا أن الأحداث تشير إلى أن حصار الحركة الحقوقية كان جزءًا من خطة قوى الثورة المضادة من الأجهزة الأمنية وبشكل خاص المؤسسة العسكرية وأجهزتها الاستخباراتية، التي تشكل النواة الأساسية لما عرف بأجهزة الدولة العميقة⁶، وذلك منذ الشهر الأول التي أعقبت رحيل الرئيس مبارك عن السلطة. إذ هيمنت هذه القوى على هندسة الترتيبات التشريعية والدستورية والسياسية للمرحلة الانتقالية بالطريقة التي تسمح بإجهاض تدريجي لعملية التحول الديمقراطي، ومن ثم عودتها مرة أخرى - في مرحلة لاحقة - لحكم البلاد، وهو ما تحقق فعليًا مع الإطاحة بالرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين في 3 يوليو 2013.

بدأت هذه القوى المناوئة للثورة فعليًا في الملاحقات القضائية، والتحقيقات الجنائية وحمولات التشويه الإعلامي في النصف الثاني من عام 2011، وركزت في مرحلتها الأولى على المنظمات الحقوقية الدولية العاملة في مصر، مما أسفر عن صدور أحكام بالسجن تتراوح بين عام وخمسة أعوام ضد 43 أجنبي ومصري من المشتغلين في هذه المنظمات في يونيو 2013، بتهم التمويل الأجنبي غير القانوني، والعمل بدون رخصة.⁷ وعلى عكس تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس والتي افتتحت ترتيباتها بتشريع جديد يضمن حرية تكوين وإدارة الجمعيات، تجسدت أجندة حصار العمل الحقوقي في مصر في عدم نجاح أي محاولات لإصلاح وتحرير الإطار التشريعي الحاكم لعمل المنظمات غير الحكومية المصرية والأجنبية خلال المراحل الانتقالية والتي أعقبت رحيل الرئيس السابق حسني مبارك في فبراير 2011، وحتى الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في يونيو 2013. ويعزى فشل أول برلمان وأول سلطة تنفيذية منتخبة بعد الثورة في تمرير إطار جديد ليبرالي لعمل المنظمات غير الحكومية في الوصول لتوافق بين أجندة الدولة العميقة في حصار الحركة الحقوقية، وأجندة جماعة الإخوان المسلمين وقت حكمها للبلاد.⁸

هذا التصدي المنهجي لحركة حقوق الإنسان في مصر أكد على وعي أجهزة الدولة العميقة بفعالية أدوار هذه الحركة ومساهماتها التراكمية في التمهيد للحراك الشعبي في يناير 2011، كم خلال عمل متواصل لسنوات، خاصةً مع توسع أنشطتها الدعوية والتوثيقية والقانونية المحلية والدولية، بشكل كافي وكمي خلال عقد الألفينيات، ونجاحها في استقطاب أجيال من الشباب، ذوي الخلفيات المهنية والاجتماعية والأيدولوجية المختلفة، تولى بعضهم أدوارًا قيادية في مراحل لاحقة في حركات سياسية واحتجاجية مختلفة.

هذا الأمر لم يغيب عن تخطيط الأجهزة الأمنية عندما اقتحمت في فبراير 2011 مقر مركز هشام مبارك للقانون، واعتقلت بعض قيادات وأعضاء المركز وعلى رأسهم المحامي القدير الراحل أحمد سيف الإسلام. وقد تمت عملية الاقتحام بواسطة المخابرات الحربية وتحت إشراف مباشر من الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي ترأس الجهاز آنذاك، وجرى استهداف المركز بسبب نشاطه في رصد انتهاكات وجرائم السلطة ضد المتظاهرين خلال ثورة يناير، وتقديم الدعم القانوني للمعتقلين. استمرت منظمات حقوق الإنسان المصرية في التنديد والكشف عن محاولات قوى الثورة المضادة للالتفاف على عملية التحول الديمقراطي في مصر، ومواصلة جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان خلال المراحل الانتقالية المختلفة التي أعقبت

الثورة في 2011، وحتى وصول عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم في يونيو 2014. وهو ما مثل سبباً رئيسياً آخرًا لدى المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية لاتخاذ قرار استراتيجي بحصار وإنهاء النشاط الحقوقي المستقل في البلاد، وإعادة هيكلته والسيطرة على مخرجاته؛ عبر تسهيل تأسيس قطاع جديد من المنظمات الحقوقية المؤبد والمبرر لخطاب الدولة. فضلاً عن أن حصار النشاط الحقوقي منذ عام 2014 هو جزء من توجهات منهجية لنخبة نظام حكم عبد الفتاح السيسي في اتخاذ إجراءات وقائية في كافة مناحي العمل السياسي والإعلامي والمدني والنقابي، لتقويض وإجهاض أي حراك شعبي جديد، والقضاء على أي خصوم محتملين لنظامه السلطوي الصاعد.⁹

انعكاسات الحصار الأمني على النشاط الحقوقي

تركزت الإجراءات القضائية والأمنية ضد منظمات حقوق الإنسان عدداً من التداعيات الجوهرية على كم ونوع نشاط منظمات حقوق الإنسان في مصر. استجاب قطاع داخل منظمات حقوق الإنسان لهذا الوضع من خلال إجراءات للتكيف مع المتغيرات الأمنية والتشريعية الجديدة؛ بغرض المقاومة من أجل استعادة مساحات داخل المجال العام عبر وضع تكتيكات مختلفة لحماية المؤسسات والعاملين فيها، مع استمرار تقديم الدعم للضحايا، وتوثيق ورصد وفضح انتهاكات حقوق الإنسان، حتى وإن كان على نطاق محدود، وتوزيع الأدوار بين أعضاء هذه المنظمات داخل وخارج البلاد.¹⁰ اتجهت بعض المنظمات المصرية لتجميد أنشطتها العلنية بشكل كامل، مع استمرار حرص قياداتها وأعضائها على الاحتفاظ بمستوى من التنسيق والحوار والتعاون غير الرسمي بين قيادات هذه المنظمات وباقي فعاليات حقوق الإنسان في مصر وخارجها، وبعض المنظمات التي جمدت عملها رسمياً داخل البلاد احتفظت بفريق عمل محدود يعمل بشكل استشاري ونقلت أعمالها بالكامل خارج البلاد، بما يتيح لها هذا الإجراء من حرية واستقلالية الحركة.

كما شهدت السنوات الأخيرة تأسيس منظمات حقوقية جديدة في الخارج لكنها تضم في عضويتها وفريق عملها نشطاء وكوادر داخل البلاد. وهناك قطاع محدود من المنظمات الحقوقية استمرت في العمل بشكل علني متحملة كافة المخاطر والتهديدات ثمناً لذلك الاختيار الصعب. وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تعمل في إطارها هذه المنظمات التي اختارت نهج المقاومة؛ فقد أنتجت خلال السنوات الأخيرة سلسلة من التقارير الهامة والبيانات في مجالات شديدة الحساسية من الناحية الأمنية والسياسية مثل شيوع جرائم التعذيب، والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القانون، والتوسع في استخدام المحاكم العسكرية، والتوظيف المنهجي لعقوبة الإعدام في قضايا سياسية وبعد محاكمات مسبقة وجائرة،¹¹ كما استمر محامو المنظمات في تقديم مساعدات قانونية لسجناء الرأي والمعتقلين السياسيين وضحايا التعذيب، واللجوء للتقاضي المحلي أمام المحكمة الدستورية، والقضاء الإداري، وأحياناً الدولي بالتعاون مع منظمات حقوقية دولية. وقد اعتمد الإعلام الغربي، وأجهزة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة على بيانات وإحصاءات هذه المنظمات في تحليل تطورات حقوق الإنسان تحت حكم عبد الفتاح السيسي.¹²

نتج عن الإجراءات الموجهة ضد منظمات حقوق الإنسان صعوبة في تنسيق المواقف والأعمال المشتركة بين المنظمات الحقوقية، حيث انخفض مستوى التنسيق بشكل كبير خلال السنتين الأخيرتين. ويعود هذا الأمر إما لتردد كثير من الجمعيات في الانضمام العلني لبيانات وتقارير قد تعرض أعضائها لمزيد من الإجراءات الانتقامية، أو لتغير التوجهات السياسية لبعض المنظمات، واختلافها في القراءة السياسية للأحداث الجارية في البلاد، وتباين مواقفها إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان. لكن برغم ذلك حافظت بعض المنظمات الحقوقية على مستوى التنسيق في المواقف العلنية، خاصة مع انضمام جمعيات شبابية جديدة تضم في عضويتها كوادر داخل وخارج مصر. وقد انخفض مستوى التنسيق والتواصل بين المنظمات الحقوقية والقوى السياسية المعارضة اليسارية والليبرالية، خاصة مع تردد كثير من هذه القوى في كثير من المناسبات في إدانة ممارسات السلطة الحاكمة. لكن لم ينتهي التنسيق بشكل كلي إذ نشهد استمرار تأسيس بعض المبادرات والتنسيقيات المحدودة مثل تعاون بعض الحقوقيين مع الحركة المدنية الديمقراطية¹³، أو تنظيم أنشطة نقابية داعمة للحريات، وإصدار بيانات مشتركة من حين لآخر.

من ناحية أخرى دفعت قيود البيئة السياسية الحالية في مصر عدد قليل من المنظمات الحقوقية للدفاع عن منهج آخر للتكيف مع الأوضاع القائمة، ليس فقط عبر خفض نوعي لمستوى النشاط وتغيير طبيعته، لكن أيضاً عبر الابتعاد عن أنشطة من شأنها الصدام مع السلطة الحاكمة، وأحياناً إدخال تغييرات في خطابها السياسي من شأنها الحفاظ على خطوط

تواصل مع أجهزة الدولة السياسية والأمنية، واتجهت للتسجيل الرسمي تحت مظلة القانون الجديد المقيد لعمل الجمعيات اعتقاداً منها بأن هذه الإجراءات ستوفر لها القدرة على البقاء وتحمي أعضائها من الإجراءات القضائية المرتبطة بقضية التمويل الأجنبي رقم 173، وستحفظ مساهمتها ولو بشكل محدود في السياسات العامة للدولة. وعلى صعيد آخر ازدهر النشاط المحلي والدولي للمنظمات غير الحكومية المساندة والمبررة لممارسات السلطة الحاكمة خلال السنوات الأخيرة. وقد بدأت هذه الفئة من المنظمات في الظهور في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق حسني مبارك لكنها انتعشت كما ونوعاً تحت حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، واستطاعت جذب تمويل جديد من الدول الحليفة لحكومة عبد الفتاح السيسي مثل الإمارات العربية المتحدة. وقد استغلت الدولة هذه المنظمات وأتاحت المجال أمام قياداتها للظهور في وسائل الإعلام لتشويه المنظمات الحقوقية المستقلة، وتبرير جرائم الأجهزة الأمنية، مثل الجرائم التي ارتكبت وقت فض اعتصام رابعة العدوية في أغسطس 2013، أو جرمي الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القانون.

وبشكل عام انخفض مستوى التمويل الممنوح لنشاط حقوق الإنسان كنتيجة مباشرة لتغليظ القيود الأمنية والقانونية على التمويل الأجنبي للمنظمات الحقوقية، ولم تسلم المنظمات الحقوقية المسجلة بشكل قانوني في إطار قانون الجمعيات الأهلية. حيث غالباً ما ترفض الجهات الإدارية اتفاقات التمويل التي تبرمها هذه الجمعيات المسجلة مع الجهات المانحة. انخفاض مستوى التمويل أيضاً يعود لتردد كثير من الجهات المانحة إزاء المخاطرة بالعمل في مصر في الوقت الراهن، خاصة مع تزايد الحملات الإعلامية التشويهية والتحريضية ضد بعض الجهات المانحة البارزة، وقد اتجه بعض المانحين لتغيير بعض أولوياتهم وتركيز مخصصاتهم في الدعم الطارئ المؤقت للجمعيات الحقوقية أو برامج الحماية والدعم القانوني للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان. لكن بعض المانحين، ومن أبرزهم الاتحاد الأوروبي، تماهى مع التوجهات السياسية الجديدة في مصر وأبدوا أولوية لدعم أنشطة ليس لها طابع سياسي أو صدامي، فضلاً عن التوسع في دعم جمعيات ذات أجندة داعمة للسلطة الحاكمة.

اتجاهات التكيف وكلفة العمل الحقوقي

إن قرار السلطة الحاكمة في مصر أو غيرها من بلدان سلطوية في مرحلة ما بحصار أو غلق المجال أمام منظمات حقوق الإنسان، وهو الخيار الراهن للسلطة الحاكمة في مصر، يستهدف النشاط وإمكانات حركة حقوق الإنسان في التنظيم بشكل رئيسي سواء في الداخل أو الخارج. وقد أثبتت التجربة خلال السنوات الأخيرة أن قمع السلطة المصرية لم يفرق بين قوى معتدلة أو راديكالية، فجميع الأصوات النقدية تم استهدافها، بل إن حتى تلك الجمعيات المسجلة وفقاً لقانون الجمعيات المقيد للحريات لم تسلم من فرض القيود على تمويلها ونشاطها وإدارتها الداخلية. فمنهج التكيف مع الوضع القائم عبر تجنب الاشتباك النقدي مع السجل الكارثي لحقوق الإنسان، ومحاولة بناء جسور للتواصل مع السلطات الحاكمة حتى ولو على حساب الرسالة الحقوقية التي من المفترض أن تقوم بها هذه المنظمات، لا يؤدي بالضرورة للحماية وخفض الكلفة، بل على العكس فإن تبني هذا المنهج يحمل مخاطر مؤسسية عميقة على الحركة الحقوقية على المدى البعيد من شأنها الإضرار بتماسك ونمو حركة حقوق الإنسان، واستيعاب وتنمية كوادرها.

لقد تعرّض الجيل الأول لمؤسسي حركة حقوق الإنسان المصرية، خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، لقمع وتضييق أمني، من جانب السلطة الحاكمة وقتها، وصل لحد كبير أثناء تولي اللواء زكي بدر مسئولية وزارة الداخلية المصرية بين عامي 1986 و1990، وقد عُرف عنه العداء الشديد لنشطاء حقوق الإنسان وقوى المعارضة المصرية،¹⁴ كما تعرضت الحركة وأعضائها في ذلك الوقت لمخاطر وتهديدات أمنية من قوى التطرف الديني خلال عقد التسعينيات نتيجة انتقاداتها لقوى العنف الديني، وتبنيها الدفاع عن حريات الدين والمعتقد، وحقوق الأقليات الدينية، واحتضانها للمفكرين الإسلاميين الإصلاحيين. لكن نلاحظ أن استمرار عمل نشطاء حقوق الإنسان في ذلك الوقت، وتبني تكتيكات مختلفة منها توظيف فعال للعلاقة مع منظمات حقوق الإنسان الدولية والإعلام الأجنبي، قد ساعد على استمرار ونمو هذه الحركة وانضمام أجيال جديدة. فلو كان خيار الحركة وقتها هو تجميد نشاطها والتكيف مع الواقع؛ ما كان لها أن تستمر وتنمو على النحو الذي وصلت له خلال العقد الأول من القرن الحالي.

إن العمل الحقوقي في ظل أنظمة سلطوية، لا تقبل بمبدأ حرية التنظيم وحرية الرأي والتعبير، لا يخلو من كلفة. ولا يمكن تجنب هذه الكلفة بشكل كامل سوى بالتوقف عن العمل كلياً، أو التوافق الكامل مع السلطة المستبدة، لكن يمكن التخفيف

من الكلفة عبر إجراءات أمنية لتأمين العاملين في مجال حقوق الإنسان. من ناحية أخرى فاخترت مقاومة الوضع القائم لم يمنع المنظمات الحقوقية من المبادرة وإبداء استعدادها للحوار مع السلطات الحاكمة لإيجاد حل للصدام، وذلك دون تخلي هذه المنظمات عن مواقفها النقدية المبدئية من ممارسات وجرائم النظام الحاكم.

تحدي الاتساق ومخاطر التوظيف السياسي لانقسامات الحركة

كان الاتساق في الدفاع عن حقوق الإنسان من التحديات التي واجهت الجيل الأول لحركة حقوق الإنسان المصرية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. اتساق العمل الحقوقي يعني الدفاع عن جميع الضحايا بغض النظر عن التوجه السياسي أو الانحياز لجماعة دون الأخرى، أو الانتقائية في الدفاع عن الحقوق. مشاكل الاتساق في الدفاع عن حقوق الإنسان ليست جديدة في سياق تطور حركة حقوق الإنسان في مصر، فقد مثل الموقف من الدفاع عن الإسلاميين واحد من التحديات التي هددت تماسك حركة حقوق الإنسان في سنواتها الأولى، لكن استطاعت المنظمات الأم لهذه الحركة تجاوز هذا الانقسام وانتصرت للاتساق في تصديها للجرائم التي ترتكب ضد المواطنين بصرف النظر عن توجههم الفكري والسياسي. واجهت أيضاً الحركة تحدي الاتساق في قدرتها على التصدي لبعض القضايا الخلافية مثل الدفاع عن حقوق المثليين أو حقوق العقيدة، والمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، وقد أخذت الحركة وقتاً لتضييق الخلافات بين عناصرها تجاه هذه القضايا، وقد ساعد في ذلك انخراط أجيال جديدة من الحقوقيين في الحركة، وتزايد التفاعل مع المجتمع المدني العالمي، والتفاعل مع آليات حقوق الإنسان الدولية. هذا فضلاً عن صعود أدوار جماعات مهمشة مثل المرأة والأقليات الدينية والمثليين في الدفاع عن حقوقهم، وطرح قضاياهم على أجندة المجتمع المدني. كما تجسدت الانتقائية في العمل الحقوقي في إطار نشاط الإسلاميين في مجال حقوق الإنسان، فالمنظمات الحقوقية التي أسستها جماعة الإخوان المسلمين قامت للدفاع عن معتقلي الجماعة والترويج لأجندة الجماعة الفكرية المناوئة لما أتت به مواثيق حقوق الإنسان الدولية خاصة في مجالات حقوق المرأة، وحقوق الأقليات الدينية، وحرية العقيدة.

وقد تجددت إشكالية الاتساق في الدفاع عن حقوق الإنسان مع متغيرات المشهد السياسي في أعقاب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي. أول هذه الانقسامات كانت في مواجهة الجرائم التي ارتكبتها الدولة في مواجهة أنصار الرئيس محمد مرسي وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وعلى الرغم من نزوح بعض المؤسسات للتغطية على جرائم النظام في ذلك الوقت إما عمداً لتصفية حسابات مع قوى الإسلام السياسي أو لضعف مهني، إلا أن الجزء الأكبر من حركة حقوق الإنسان المصرية حافظ على توازنه في ذلك الوقت؛ فقد كان مناهضاً لانتهاكات حقوق الإنسان تحت حكم الإخوان المسلمين ثم تصدى لجرائم الجيش والأمن عقب الإطاحة بمرسي. وهو الأمر الذي فاقم من غضب النظام الحاكم الجديد تجاه هذه المنظمات، وحفره فيما بعد للانتقام منها.

ثاني هذه الانقسامات نتج في مراحل لاحقة، حيث نشبت الخلافات في تقييم المشهد السياسي وترتيب الأولويات. ومع التسليم بمشروعية بل وحتمية حدوث مثل هذه الانقسامات في سياق المجتمع المدني وحركات حقوق الإنسان إلا أن عدم احتوائها قد يؤدي لمخاطر توظيفها سياسياً من جانب مؤسسات الدولة الأمنية لتقسيم الحركة وإضعافها، بل وإحداث انحراف قيم في مسارها. يمثل الحوار المنتظم بين منظمات حقوق الإنسان في إطار هياكل تنسيقية حائط الصد ضد هذه الانقسامات، والإطار الذي من خلاله يمكن بناء توافقات على فهم منظومة حقوق الإنسان، وتحليل متغيرات المشهد السياسي وسلوك أطرافه، وهو الأمر الذي نجحت فيه المنظمات المصرية على مدار سنوات قبل ويعد ثورة يناير في إطار ما عرف بملتقى منظمات حقوق الإنسان المستقلة؛ حيث تمخض عن ذلك الملتقى سلسلة طويلة من المواقف والفعاليات المشتركة، التي عظمت من تأثير حركة حقوق الإنسان وجنبتها انقسامات محتملة في مواقف مختلفة.

أدوار الداخل والخارج في السياق المصري

أصبح من الشائع في ظل الحكم السلطوي أن يلجأ كثير من النشطاء التواجد خارج البلاد، إما بشكل قسري نتيجة ملاحقات قضائية أو تهديدات أمنية، أو بشكل اختياري نظراً لصعوبات العمل في الداخل. وهناك متغيرات كثيرة لابد من استيعابها قبل التسليم بثنائية نشاط الداخل والخارج، بل إن هناك استراتيجيات متاحة للحيلولة دون الوقوع في هذه الثنائية التي تضر كثيراً

بفرص التغيير والتأثير في سياسات حقوق الإنسان على المستوى المحلي. من ناحية أخرى فإن اختيار بعض المنظمات الحقوقية نقل أعمالها خارج البلاد أو تأسيس منظمات جديدة بالخارج لا يعني تصوير الأمر ببساطة أنه مجرد وسيلة للفرار من قمع الداخل، كما أن البقاء بالداخل لا يعكس بالضرورة تغليب فكرة المقاومة ودفع ثمنها، بل أحياناً يندفع البعض مع الضغوط الأمنية لتغيير استراتيجية العمل، على نحو قد يربك اتساق خطاب حقوق الإنسان، ويعكس تماهي مع السلطة الحاكمة. وهو ما يسبب ضرراً وخيماً على تماسك ومصداقية الحركة.

لقد أثبتت تجربة السنوات الأخيرة أن وجود امتدادات خارجية لبعض المنظمات الحقوقية كان بمثابة تكتيك وقائي واستراتيجية للمقاومة لاستعادة المجال العام، خاصة مع استمرار ضم هذه المنظمات لأعضاء وكوادر بارزة من داخل البلاد. وفي السياق المصري، لم يحدث حتى الآن انقطاع في التواصل أو عزلة بين مكونات حركة حقوق الإنسان في الداخل والخارج كما جرت في سياقات سلطوية أخرى. فمعظم المنظمات الحقوقية التي نقلت أعمالها خارج البلاد ضمن إجراءات وقائية للمقاومة والصمود، أو لتسهيل عملها وإدارتها، يستمر تواجدها الميداني والبشري في الداخل بصور مختلفة، كما أن بعض المنظمات والتحالفات الجديدة التي انطلقت من الخارج مؤخراً، والتي لها أعمال وفعاليات ملموسة، هي نتاج اتفاق وعمل مشترك بين فريق داخل وخارج البلاد. من ناحية أخرى فقد سهلت المنظمات والشبكات الدولية والإقليمية منذ عام 2015 عمليات التنسيق بين مختلف الفعاليات المنشغلة بأزمة حقوق الإنسان في مصر في الداخل والخارج. ويمكن تفسير عدم حدوث هذا الانقطاع في سياق حركة حقوق الإنسان المصرية بسبب تطور وديناميكية هذه الحركة على المستوى المؤسسي والمهني خلال العقود الثلاثة السابقة، فضلاً عن اختيارات وأدوار الفاعلين بها، وأدوار المنظمات الدولية والإقليمية.

من ناحية أخرى فكثير من الشباب الذين اضطروا لمغادرة البلاد هم من الجيل الذي أفرزته الحالة الاحتجاجية لثورة يناير، ولا يزال لدى هؤلاء الشباب الإصرار والرغبة في مواصلة عملهم ونشاطهم للتغيير السياسي في مصر، ولدي الكثير منهم شبكة واسعة من العلاقات مع أقرانهم داخل مصر، ويحتفظون بتواصل مستمر مع تنظيماتهم المدنية والاجتماعية. لكن توفيق الأوضاع القانونية لإقامة هؤلاء النشطاء في الخارج يعد أحد التحديات الرئيسية التي يواجهونها، وهو تحدي لم يواجهه - بالقدر نفسه- في العقود السابقة نشطاء المهجر القادمين من دول شرق أوروبا أو أمريكا اللاتينية، الذين احتضنتهم الدول الغربية وقدمت لهم دعماً كبيراً لمواصلة عملهم ونشاطهم السياسي والحقوقية. ولعل من واجب حركة حقوق الإنسان في هذه المرحلة تطوير الأدوات التي من شأنها الحفاظ على التواصل والتنسيق بين النشطاء داخل وخارج مصر، واستمرار توظيف من هم خارج مصر كطاقة للتغيير، للحفاظ على الحركة ذاتها، وحتى لا يحدث الانقطاع الذي شهدته دول أخرى مع استمرار النظام السلطوي.

وفي هذا الإطار يمكن استلهم دروس من تجربة نضال حركة حقوق الإنسان في تشيلي وقت حكم الجنرال أوجيستو بينوشيه، والتي استمرت خلال الفترة 1973 - 1990. فقد كان لتقاسم وتكامل الأدوار بين نشطاء الداخل والخارج دوراً محورياً في تحريك ملفات حقوق الإنسان وقت حكم الجنرال، وأيضاً ساهم في الدفع بعملية التحول الديمقراطي في مرحلة ما. فقد أجبر عدد كبير من الحقوقيين والنشطاء السياسيين على ترك البلاد؛ إلا أن كثيراً منهم انخرط في استراتيجيات طويلة المدى لدعم زملائهم في الداخل وفضح جرائم بينوشيه على المستوى العالمي. ولعل السيرة الذاتية للمحامي والناشط الحقوقي التشيلي جوزيه زلاقيت،¹⁵ والذي تولى مناصب مختلفة داخل المنظمات الحقوقية الدولية في السبعينيات والثمانينيات، مثالاً بارزاً للدور الذي يمكن أن يقوم به الحقوقيون في الخارج.

لقد نجح زلاقيت وزملائه في لفت الانتباه العالمي لتدهور حالة حقوق الإنسان في تشيلي؛ من خلال نشاطهم الفعال داخل المؤسسات الحقوقية الدولية، وتأسيسهم لمنابر تضامن دولي مع نشطاء حقوق الإنسان داخل تشيلي، فضلاً عن التفاعل المستمر مع آليات حقوق الإنسان القضائية وشبه القضائية لإثارة ملفات، مثل الاختفاء القسري، والقتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، كانت شائعة وقت حكم الجنرال بينوشيه. هذا الحراك لم يكن ممكناً دون التنسيق والتفاعل بين الحقوقيين في الداخل والخارج.¹⁶

وفي السياق التونسي أيضاً يبرز نموذج اللجنة من أجل احترام حقوق الإنسان والحريات في تونس، وما قامت به خلال الألفينيات في حشد وتعبئة النشطاء التونسيين والمنظمات الدولية والنقابية في أوروبا للضغط على الحكومة التونسية. وتعد التجربة النضالية والسياسية في المهجر للناشط الحقوقي التونسي كمال الجندوبي¹⁷ - وهو من مؤسسي وأول رئيس للجنة من أجل احترام حقوق الإنسان والحريات في تونس، كما انتخب كرئيس للشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، وهي واحدة

من أهم الهيئات الحقوقية الدولية- مماثلة للدور الذي قام به زلاقيت، ونموذجًا لما يمكن أن يقوم به نشطاء المهجر في التأثير على سياسات حقوق الإنسان داخل بلدانهم أثناء الحكم السلطوي.

الأزمة والمسئولية السياسية والأخلاقية لنشطاء حقوق الإنسان

في بعض التجارب الدولية المقارنة تجاوزت حركات حقوق الإنسان العاملة في ظل السياقات السلطوية، أو المجتمعات التي تشهد انقسامات حادة، دورها التقليدي التقني في مقاومة انتهاكات وجرائم حقوق الإنسان إلى طرح البدائل، والاضطلاع بما أسماه أحد الكتاب والحقوقيين البارزين "المسئولية السياسية والأخلاقية للمجتمع المدني"، تلك الرؤية تعتبر منظمات المجتمع المدني "كأحد أطراف قوى الإصلاح، كرافعة نحو الحداثة وعصرنة الدولة والمجتمع ككل"¹⁸ وفي هذا الإطار تساهم الحركة في تجاوز انقسامات مجتمعية وبناء تفاهات من شأنها المساهمة في التحول الديمقراطي.

لا يعني ذلك تحميل ما تبقى من حركة حقوق الإنسان داخل البلاد المسئولية الأمنية والسياسية للقيام بهذه المهمة، بل إن هذه المسئولية السياسية- في كثير من التجارب المقارنة- لعب فيها نشطاء الخارج أدوارًا رئيسية بالتنسيق والتعاون مع نشطاء الداخل دون تحميلهم كلفة أمنية جديدة. وفيما شهدت التجربة التشيلية سلسلة من الحوارات بين الفصائل السياسية والتجمعات الحقوقية في المهجر؛ ما أسهم في تسهيل عملية الحشد والتعبئة ضد نظام بينوشيه، ثم التوحد على منافسته وإسقاطه وبدء مسار التحول الديمقراطي هناك.¹⁹ فإن السياق التونسي، خلال السنوات الأخيرة من حكم زين العابدين بن علي، شهد إجراء سلسلة من الحوارات والتفاهات في المهجر بين القوى السياسية المعارضة، وشملت حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي ونشطاء حقوق الإنسان، ونتج عن الحوارات تأسيس هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات،²⁰ التي مهدت للثورة التونسية، وقد ساعدت التوافقات على تقريب وجهات النظر بين الفصائل السياسية خلال وضع أولويات وإدارة ملفات المرحلة الانتقالية عام 2011.²¹ وتأسست في إطار الهيئة مننديات للحوار للبت في المواضيع الخلافية- خاصة بين الإسلاميين والعلمانيين- ونجحت الهيئة في إصدار سلسلة من الإعلانات حول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، والعلاقة بين الدين والدولة.

خاتمة

إن الحفاظ على نمو وبقاء ووظائف حركة حقوق الإنسان ورسالتها القيمية في هذه المرحلة التي تشهد مستويات غير مسبوقة من القمع والتضييق، تتطلب هي الأخرى أساليب غير مألوفة للتكيف لكن بهدف استدامة المقاومة لاستعادة مساحات المجال العام، والتفكير الخلاق في أدوار ومسئوليات حركة حقوق الإنسان للمساهمة في تجاوز الأزمة الحالية. كما أن متغيرات هذه المرحلة تقتضي فهم جديد للعلاقة بين مهام وأدوار الحقوقيين في الداخل والخارج دون تبسيطها لثنائية تضاد بين الداخل والخارج أو البقاء والفرار.

النضال من أجل تحسين حقوق الإنسان في مجتمع ما هو عملية طويلة وتراكمية لا يمكن الحكم على نتائجها على المدى القصير. وقد يدفع تصاعد القمع، وتمكن النظام السلطوي من بناء شرعية له على المستوى الدولي، إلى أن يقلل البعض من قدر الطموحات التي يمكن للحركة تحقيقها، أو ربما يتخذ البعض الآخر قرار وقف النشاط وتغيير الأهداف وأجندة الموضوعات؛ لأنه يرى أن فرص النجاح في إطار المناخ المغلق قليلة وتكلفتها باهظة. ورغم وجهة ومشروعية هذه الاختيارات إلا أنها قد تضعف من إمكانات حركة حقوق الإنسان، وقدرتها على الاضطلاع بمسئولياتها التاريخية في مواجهة أزمات حقوق الإنسان، وربما يقود الأمر لاحتوائها بالكامل من جانب النظام السلطوي. البديل لهذا التوجه هو الإيمان بالطبيعة التراكمية لعمل منظمات حقوق الإنسان، وأهمية استمرار نضالها على المدى البعيد. ولا شك أن تجربة منظمات حقوق الإنسان المصرية، منذ بدايتها في السياق المصري خلال عقد الثمانينيات، هي أكبر دليل على جدوى هذه الطبيعة التراكمية. فعلى مدار سنوات من التوثيق والرصد والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان نجحت هذه الحركة في زيادة الوعي المجتمعي بقضايا حقوقية هامة مثل التعذيب ومخاطر استمرار حالة الطوارئ، وحرية العقيدة، وحرية الرأي والتعبير، وأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. هذا التراكم بما سهله من انخراط أجيال جديدة في المجتمع المدني فتح آفاق الحشد والتعبئة على قضايا حقوقية مهدت لثورة يناير.

وفي خلال السنوات الأخيرة ورغم موجات القمع؛ استطاعت منظمات حقوق الإنسان تحقيق انتصارات صغيرة، لكنها جوهريّة، في مجالات التقاضي أو الضغط للإفراج عن سجناء رأي أو تخفيف الضغط على بعض السجناء السياسيين، ومواصلة جهود التوثيق والرصد وتجميع البيانات. وتم بناء تحالفات شبابية للتركيز على موضوعات محددة، مثل الاختفاء القسري أو مواجهة عقوبة الإعدام، أو الدفاع عن حرية الصحافة. كما تسعى بعض الهيئات الحقوقية بشكل جيني لطرح البدائل وبناء التفاهات الضرورية لمواجهة أزمة حقوق الإنسان.

عن الكاتب

معتر الفجيري هو منسق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة فرونت لاين دفنדר.

¹ لمزيد من التفاصيل حول هذه الإجراءات أنظر

• Brechenmacher, Saskia. (2017) *Civil Society Under Assault*. Washington: Carnegie Endowment for International Peace.

• Hamzawy, Amr (2017) 'Egypt's Resilience and Evolving Activism', Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace.

² Miller, Elissa. And Sutter, Margaret. (2016) 'Case No.173: The State of Egypt's NGOs'. The Atlantic Council. Available at: <https://eipr.org/en/press/2016/03/background-case-no-173-foreign-funding-case>

³ Human rights Watch. (2017) 'Egypt: New Law Will Crush Civil Society'. Available at: <https://www.hrw.org/news/2017/06/02/egypt-new-law-will-crush-civil-society>

⁴ Mada Masr. (2014) 'President Amends Law to Include Life Sentence for Receiving Funds, Arms'. Available at: <https://www.madamasr.com/en/2014/09/23/news/u/president-amends-law-to-include-life-sentence-for-receiving-funds-arms/>

⁵ أنظر بيانات منظمة فرونت لاين دفنדרز حول أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في مصر <https://www.frontlinedefenders.org/en/location/egypt>

⁶ حول مفهوم الدولة العميقة في إطار ثورات الربيع العربي أنظر

Filiu, Jean-Pierre. (2015) *From Deep State to Islamic State: The Arab Counter-Revolution and Its Jihadi Legacy*. Oxford University Press.

⁷ See Human Rights Watch. (2013) 'Egypt: Unjust Verdict in Rights Workers 'Trial'. Available at: <https://www.hrw.org/news/2013/06/04/egypt-unjust-verdict-rights-workers-trial>

⁸ See Morayef, Heba. (2013) 'Uncivil Society: Why Egypt's New Law Regulating NGOs is Still Criminal'. Available at <https://foreignpolicy.com/2013/06/11/uncivil-society/>

أيد حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين الحكم الصادر ضد 43 من العاملين في المنظمات الحقوقية الأجنبية أنظر موقف الجماعة من هذه القضية وموقفها من إصلاح قانون الجمعيات الأهلية في

El Fegjery, Moataz. (2016) *Islamic Law and Human Rights: The Muslim Brotherhood in Egypt*: Cambridge Scholars Publishing.

⁹ See Hamzawy, Amr. (2017) 'Legislating Authoritarianism: Egypt's new Era of Repression'. Carnegie Endowment for International Peace. Available at:

https://carnegieendowment.org/files/CP_302_Hamzawy_Authoritarianism_Final_Web.pdf

¹⁰ مقابلة مع محمد زارع مدير مكتب مصر لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان منشورة على موقع مؤسسة Civicus في سبتمبر 2017 <https://www.civicus.org/index.php/media-resources/news/interviews/3005-reimagining-democracy-the-democratic-revolution-is-currently-in-hibernation-from-a-scale-of-1-to-10-i-would-rate-egypt-s-democracy-as-below-zero>

حوار مع جمال عيد مدير ومؤسس الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان منشور على مدى مصر في مايو 2015
<https://madamasr.com/ar/2015/05/19/feature/politics/النصف-من-العصا-نمسلك-لن-عيد-جمال>

أنظر أيضاً مقال أحمد عطاالله (2017) الحركة الحقوقية في مصر: المناورة في مساحات متآكلة
<https://madamasr.com/ar/2017/10/03/opinion/u/مسا-في-المناورة-مصر-في-الحقوقية-الحركة>

¹¹ يمكن متابعة التقارير والبيانات الصادرة في هذه الموضوعات عن المفوضية المصرية للحقوق والحريات، مركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب، مركز عدالة للحقوق والحريات، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، مركز بلادي للحقوق والحريات، اللجنة من أجل العدالة، والتنسيقية المصرية للحقوق والحريات، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

¹² For example see The Washington Post. (2017) 'What Trump Should Ask a Brutal Dictator as He Welcomes Him to the White House'. Available at: <https://goo.gl/m3BMVz>

See also The New York Times. (2018) 'Despite Egypt's Dismal Human Rights Record, US Restores Military Aid'. Available at: <https://www.nytimes.com/2018/07/26/world/middleeast/egypt-human-rights-us-aid.html>

¹³ تأسست الحركة المدنية الديمقراطية في ديسمبر 2017 وتضم في عضويتها حزب الدستور، حزب الكرامة، حزب التحالف الشعبي الديمقراطي، الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي مصر الحرة، الإصلاح والتنمية، وحزب العيش والحرية، وقد وقع على وثيقتها التأسيسية 150 شخصية عامة وسياسية من بينهم مدافعين ومدافعات عن حقوق الإنسان.

¹⁴ على سبيل المثال تعرض عدد من الحقوقيين ومن بينهم الحقوقي الراحل الدكتور محمد السيد سعيد، أحد مؤسسي المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والمحامين هشام مبارك وأمير سالم للاعتقال والتعذيب الشديد عام 1989 نتيجة تضامنهم مع اعتصام عمال مصنع الحديد والصلب.

¹⁵ تولى جوزيه زلاقيت رئاسة اللجنة التنفيذية الدولية لمنظمة العفو الدولية بين عامي 1982-1979 وقد عاد لتشيلي عام 1986 وعينه أول رئيس منتخب لتشيلي بعد حكم بينوشيه عام 1990 كرئيس للمفوضية الوطنية للحقيقة والمصالحة.

¹⁶ See Mor, Stites Jessica. (2013) Human Rights and Transnational Solidarity in Cold War Latin America. London: The University of Wisconsin Press and Sikkink, Kathryn, and Keck, E. Margaret. (1998) Activists Beyond Borders: Advocacy Network in International Politics. London: Cornell University Press.

¹⁷ ترأس الجندي أول هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات العامة عقب الإطاحة بنظام بن علي في تونس، كما عين كأول وزير دولة للمجتمع المدني.

¹⁸ أنظر بهي الدين حسن، "تقديم: خريف العرب الكيماوي والمسئولية السياسية للمجتمع المدني" في "عسكرة السياسة وتجديد السلطوية: التقرير السنوي الثامن لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان حول حالة حقوق الإنسان في العالم العربي، ص18

<https://goo.gl/j9B8Rc>

¹⁹ See Kelly, William. Patrick. (2013) 'The 1973 Chilean Coup and the Origins of Transnational Human Rights Activism', 8 (1) Journal of Global History, pp.165-186.

²⁰ هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات هي إطار تنسيقي استهدف فتح حوارا "حول مقتضيات الوفاق الديمقراطي، والاتفاق على الحد الأدنى من الحريات". تأسست في ديسمبر 2005، وضمت أحزاباً تونسية معارضة ومؤسسات حقوقية. أعلنت الهيئة عقب سلسلة من الحوارات بين الهيئات التونسية داخل وخارج تونس. لمزيد من المعلومات حول التجربة التونسية يمكن الاطلاع على هذه الورقة التي أصدرتها مبادرة الإصلاح العربي

<https://www.arab-reform.net/ar/node/350>

أنظر أيضاً تقرير أصدره مركز دراسة الإسلام والديمقراطية حول ذكرى تأسيس الهيئة 472 <https://www.csdtunisia.org/en/?p=472>

²¹ See Stepan, Alfred. (2011) 'Tunisia's Transition and the Twin Tolerations'. Journal of Democracy 23 (2), pp.89-103.